الجمهورية التونسية
وزارة الداخلية
ولاية تونس
بلدية تونس

الكتابة العامة
الإدارة الفرعية لشؤون المجلس البلدي
والإنتخابات والإحاطة بالدّوائر البلديّة

المحضر الجملي لجلسة اللّجنة الإداريّة
عـ 26 ـدد

*** *** ***

يوم الجمعة 05 جانفى 2024

أشـرف **السـيّد سـليمان القلّـي، الكاتـب العـام المكلّـف بتسـيير بلديّـة تـونس،** علـى **إجتمـاع اللجنـة المكلّفـة بـالنظر و البـتّ فـي المسـائل الإداريـة و الماليـة و العقاريـة** التـي يسـتوجب النظـر فيهـا العـرض علـى أنظـار **جلسـة عمـل إداريـة** ، وذلـك يـوم **الجمعـة 5 جـانفي 2024 علـى السـاعة التاسـعة صـباحا** بقصـر البلديّـة بالقصـبة، وبحضور **السيّدات والسّادة الأعضاء القارّين للّجنة**:

- **مجدي الهنتاتي:** المدير العام للنظافة و حفظ الصحة و حماية المحيط،
- **عـادل بالطيّـب:** المدير العام للطرقات والمناطق الخضراء والمنتزهات،
- **نرجس الرياحي:** المديرة العامة للتهيئة العمرانية و البناء و التهذيب،
- **سعاد ساسي :**المديرة المكلفة بتسيير الدّيوان،
- **سامي بن الهوشات:** مدير الشؤون القانونية والنّزاعات والأرشيف .

كما حضرت **الإطارات البلديّة المعنيّة،** وذلك وفق **ورقة الحضور المصاحبة لهذا**.

وخُصّصت هذه الجلسة **لتدارس المسائل التّالية:**

1/ حول إعادة صياغة محضر اللجنة الإدارية المتعلق بالمصادقة على ميزانية الوكالة البلدية للتصرف لسنة 2024، و ذلك بضبط توجهات و نشاط الوكالة البلدية للتصرف بالنسبة للسنة المقبلة.

2/حول طلب جمعية الشباب الرياضي بالحرايرية القيام ببعض الأشغال بالملعب من طرف جمعية سقراط.

3/حول إقتناء وزارة أملاك الدولة و الشؤون العقارية لقطعة أرض ملاصقة لأحد المقرات الأمنية بمنطقة الشاذلي زويتن لفائدة وزارة الداخلية.

4/حول تسوية الوضعيات العقارية لمناطق التهيئة العمرانية.

5/حول النظر في مطلب إبرام صلح.

إفتتح السيّد الكاتب العام المكلّف بتسيير بلديّة تونس الجلسة، مرحّبا بالسيّدات والسّادة الحضور، و متمنيا للجميع سنة إدارية موفقة و مكللة بالنجاح ، ثمّ شرع في تقديم جدول أعمال الجلسة المذكور أعلاه.

الموضوع عدد 01 : حول إعادة صياغة محضر اللجنة الإدارية المتعلق بالمصادقة على ميزانية الوكالة البلدية للتصرف لسنة 2024، و ذلك بضبط توجهات و نشاط الوكالة البلدية للتصرف بالنسبة للسنة المقبلة.

أحال السيّد الكاتب العام المكلّف بتسيير بلديّة تونس الكلمة إلى السيّد الأسعد الزار، المدير العام للوكالة البلدية للتصرف ، لتقديم النّقطة **الأولى من جدول أعمال الجلسة** والمتعلقة بـ**إعادة صياغة محضر اللجنة الإدارية المتعلق بالمصادقة على ميزانية الوكالة البلدية للتصرف لسنة 2024، و ذلك بضبط توجهات و نشاط الوكالة البلدية للتصرف بالنسبة للسنة المقبلة.**

تولّى السيّد الأسعد الزار، تلاوة **مذكّرة حول مشروع الميزانية التقديرية للوكالة البلدية للتصرف لسنة 2024**.،هذا نصّها:

يعكس مشروع الميزانية التقديريّة للوكالة البلدية للتصرّف لسنة 2024، حرصها على مُواصلة تطوير تدخّلاتها ضمن تصرّفها لحساب البلدية في الأملاك والمصالح المناطة بعهدتها، طبقا لمختلف الاتفاقيات المبرمة والتي تتماشى وقانون إحداثها.

واعتمادا على المتطلبات الضرورية للعمل، تم إعداد مشروع ميزانية الوكالة لسنة 2024، مع التركيز على تقوية وسائل المراقبة، والحرص على الحفاظ على تجهيزات الاستخلاص النصف الآلي و الآلي المركزة بمختلف المآوي، مع الحرص على الإسراع لتشغيل مختلف التجهيزات المركزة بالمركز العمراني الشمالي (موزعات تذاكر)، وتعصير طريقة الاستخلاص والمحاسبة بالاعتماد على الإعلامية.

كما اعتمد مشروع ميزانية 2024 على فرضيات واقعية اعتبارا للتأثيرات الناتجة عن تداعيات الأزمة الصحية منذ سنة 2020، والنقص في الموارد البشرية، وأعوان الأمن.

وتسعى الوكالة إلى التخطي النسبي لهذه التأثيرات بالتسريع في عملية الانتدابات بالتنسيق مع سلطة الإشراف وذلك بالسعي للحصول على التراخيص اللازمة، وبتوفير العدد اللازم من أعوان الأمن، كل هذا بهدف تسهيل الحياة اليومية للمواطن بخصوص مسألة الوقوف والتوقف وتسهيل حركة سيلان المرور وتحسين العائدات التي عرفت تراجعا في السنوات الأخيرة.

وقد تمّ تركيز وسائل متطورة في المجال وذلك بالقيام باستثمارات مهمة من خلال تقوية وسائل الرقابة وتجهيز مآوي البلدية بتجهيزات الاستخلاص النصف الآلي والآلي وتعصير طريقة الاستخلاص وبالتالي التقليص النسبي من التداول المالي اليدوي في أغلب مراكز الاستغلال،

والوكالة مواصلة في برنامج التأهيل الشامل لمختلف الأنشطة وذلك بالسعي لاستغلال مختلف موزعات التذاكر التي تم تركيزها مؤخرا بمنطقة المركز العمراني الشمالي

وتأهيل مأوى القصبة إضافة إلى برمجة اقتناء وسائل نقل وكبالات لتعزيز نشاط الكبالات، وكذلك تطوير بعض البرامج الإعلامية التي ستسهل عمل المصالح.

كما أنّ تحقيق ما تم رصده من مداخيل ضمن ميزانية 2024، مرتبط أساسا بالتواجد الأمني خلال الحصة الصباحية والمسائية، لنشاطي التكبيل ورفع السيارات لفندق الحجز.

كما أن المداخيل المزمع تحقيقها تعتمد على تعزيز نشاط الرافعات بالالتجاء لمسدي خدمات لرفع السيارات المخالفة لقانون الطرقات،علما وأن وضع عدد من الرافعات على ذمة المصالح الأمنية لحفظ النظام تمثل

مصدر نقص للمداخيل بعد عودة الحركية على مستوى زيارات السواح خلال جولاتهم البحرية للعاصمة خلال يومي الثلاثاء والخميس من كل أسبوع تقريبا زيادة على مختلف الطلبات الأخرى.

كما أنه وجب إيجاد حل للحد من ظاهرة المرض طويل الأمد لمختلف الأعوان.

وعليه فان ضبط مشروع ميزانية الوكالة البلدية للتصرف التقديرية لسنة 2024 تمّ بالحرص على ضمان التوازن المالي مع مزيد تحسين الخدمات والضغط على المصاريف دون الإخلال بالسير العادي للعمل.

وبناء على ما تقدم، وبخصوص المداخيل، فمن المتوقع ارتفاع طفيف لسنة 2024 يقدر بقيمة 000 120 دينارا ونسبة 1% مقارنة بما تم اعتماده في ميزانية سنة 2023، كما سيتم شرح أسبابه لاحقا.

أما بخصوص النفقات، وفي باب مصاريف التسيير، فإن الوكالة مواصلة حرصها على مزيد إحكام التصرف وذلك بالتحكم أكثر ما يمكن في مختلف النفقات دون الإخلال بالسير العادي للعمل. وقد عرفت المصاريف المرصودة لسنة 2024 تراجعا بمقدار 457 200 دينارا مقارنة بسنة 2023 و نسبة 2%.

أما بخصوص النفقات المتعلقة بالاستثمار، فأن الوكالة تحرص على إنجاز المشاريع المتعلقة بالإنارة الداخلية للمأوى التحتي بالقصبة وتجهيزات السلامة لهذا المأوى بقيمة 717 868 1دينار، في إطار قرض من صندوق القروض بضمان من بلدية تونس

(تم رصد مبلغ 4 950 ألف دينارا لتمويل اقتناء موزعات تذاكر وتجهيزات الاستخلاص الآلي للمآوي، وتجهيزات الإنارة الداخلية للمأوى التحتي بالقصبة، وتجهيزات السلامة للمأوى التحتي بالقصبة)، علما وأنه تم إنجاز المطلوب بخصوص، اقتناء موزعات تذاكر بقيمة 870 395 1 دينارا، وإقتناء تجهيزات الاستخلاص الآلي والنصف آلي للمآوي بقيمة 813 685 1 دينارا.

وقد تم ضبط مشروع ميزانية الوكالة لسنة 2024 حيث أن التقديرات الخام للاستغلال:

المداخيل:

- 000 370 11 مقابل 000 250 11 دينارلسنة 2023، أي بزيادة بقيمة 000 120 دينارا وبنسبة 1%.

النفقات :

- 659 713 10 دينارا مقابل 116 914 10 دينار لسنة 2023، أي بنقص بقيمة 457 200 دينارا وبنسبة 2%.

كما أن المبلغ المرصود لميزانية الاستثمار لسنة 2024 قدر بـ 000 525 دينارا (تمويل ذاتي)، مقابل مبلغ 000 535 المرصود لسنة 2023 .

تحليل القطاع الذي تنشط به الوكالة البلدية للتصرف:

نقاط القوة بالوكالة البلدية للتصرف:

إن أهم نقطة قوة للوكالة تكمن في تنوع الأنشطة المعهودة إليها واختلافها عن بعضها وخصوصية كل نشاط منها، فكما تتكفل الوكالة بتسيير وتنظيم مرفق نقل مواكب الدفن، فهي تهتم بالمقابل بنشاط قاعات المراسم المعدّة لإبرام عقود الزواج، كما تساهم الوكالة في تنفيذ استراتيجية الدولة في مجال تنظيم المرور وذلك عبر تركيز آليات الاستخلاص الآلي بالمآوي وموزعات التذاكر بالمناطق الزرقاء، وهي تساهم أيضا في

تنظيم وتسيير محطة سيارات الأجرة بباب عليوة، هذا ناهيك عن الاهتمام بتسيير قصر المؤتمرات والحرص على صيانته والمحافظة عليه لاحتضان التظاهرات المحلية والعالمية.

وقد انعكس هذا التنوع بصورة إيجابية على العنصر البشري بالوكالة الذي اكتسب خبرة في تسيير المرفق العام ميّزته عن بقية المتدخلين.

مواطن الضعف بالوكالة البلدية للتصرف:

على غرار بقية المؤسسات العمومية التي تعرف نقائصا ومواطن ضعف، فإن أكثر ما أثر سلبا على استقرار الوكالة هو أن قرار إحداثها الصادر عن السيد وزير الداخلية بتاريخ 23 جانفي 1990 (والذي لم يُحيّن منذ ذلك التاريخ) حصر مهمتها في "التصرف في أملاك البلدية التي تعهد إليها من طرف البلدية طبقا لاتفاقيات مبرمة بين الطرفين"،

وحيث أن اتفاقيات إحالة التصرف التي تم إبرامها في الغرض كانت محدودة المدة وقابلة للفسخ في أي وقت، فإن إضافة بعض الأنشطة أو سحب غيرها بصورة مفاجئة كان له تأثير سلبي على استقرار الوكالة وعلى توازناتها المالية خاصة وأنّ الوكالة لا تتمتع بأي منحة دعم من الدولة وأنّ المداخيل التي تحققها هي وحدها التي تسمح بتغطية مصاريف الاستثمار ونفقات التسيير.

كما أن طبيعة بعض الأنشطة المحالة للوكالة- وخاصة منها رفع السيارات المخالفة لقوانين الوقوف والتوقف وتكبيل السيارات بالمناطق الزرقاء- والتي تساهم في تحقيق مداخيل هامة للوكالة، تبقى مرتبطة ارتباطا وثيقا بتواجد ودعم أعوان الأمن الذين يتكفلون دون سواهم بمعاينة المخالفات، وحيث أنه يتعذّر

توفير العدد الكافي من أعوان الأمن في أغلب الأوقات وبالنسبة لكل الأنشطة، فإن ذلك يؤدي إلى توقف هذه الأنشطة وخاصة خلال الفترات المسائية، مما يؤثر سلبا على المداخيل.

وحيث أنّ هذه الأنشطة (رافعات، كبالات، مآوي، مواكب دفن،) تستوجب تواجد سواق وعمال وقباض في نفس الوقت، فإنّ تغيب عنصر منهم يؤدي إلى توقف كامل السلسلة، من ذلك أن عدم تواجد عامل رفقة السائق على الرافعة أو على شاحنة التكبيل يؤدي إلى عدم خروج الرافعة، كما أن تغيب عونين في نفس الوقت عن أحد المآوي يتسبب في غلق المأوى .

نشاط الوكالة في الفترة ما بين 1 جانفي 2023 و 30 سبتمبر 2023:

المـداخيــل

بلغت المداخيل الجمليّة الخام للوكالة البلدية للتصرف 527 480 6 دينارا خلال الفترة الممتدة من 1 جانفي إلى 30 سبتمبر 2023 ، مُقابل 180 103 8 دينارا لنفس الفترة من سنة 2022، أي بتراجع يقدر بـ 653 622 1 دينارا ونسبة 20% مقارنة بسنة 2022 وبنسبة انجاز تقدر بـ 59% من الميزانية المرصودة لسنة 2023.

ويفسر هذا التراجع بقرار بلدية تونس إستلزام سوق السيارات القديمة بداية من 1 جانفي 2023، كما أن هذا التراجع يفسر بظاهرة عطل المرض، وتقديم شهادات إعفاء طبية من العمل على الرافعات، وعدم توفر أعوان الأمن بالعدد الكافي ممّا أدى إلى تقلص مداخيل الرافعات والكبالات.

البيانات	المبالغ المرصودة لسنة 2023	المبالغ المنجزة الى موفى سبتمبر 2023	المبالغ المنجزة الى موفى سبتمبر 2022	نسبة الإنجاز ات مقارنة بالمبالغ المرصودة لسنة 2023	نسبة التغيير مقارنة بنفس الفترة لسنة 2022
المآوي	3 750 000	2 682 248	2 859 576	72%	-6%
سوق السيارات	-	-	428 927	-	-
موزعات التذاكر	1 500 000	500 852	599 852	33%	-17%
محطة سيارات الأجرة	200 000	155 308	151 497	78%	3%
فندق الحجز	3 150 000	830 840	1 170 360	26%	-29%
مدخول قاعات المراسم	700 000	637 610	707 470	91%	-10%
مدخول المواكب	70 000	55 659	49 996	80%	11%
سوق المنصف باي	650 000	862 282	563 186	133%	53%
مداخيل قصر المؤتمرات	400 000	551 468	1 289 816	138%	-57%
مداخيل الكبلات	570 000	204 260	282 500	36%	-28%
الاحمر		103 780	152 220		-32%
الاصفر		100 480	130 280		-23%
المجموع	**10 990 000**	**6 480 527**	**8 103 180**	**59%**	**-20%**

المصاريف :

يتضمّن هذا التقرير مقارنة بين مصاريف التسيير المسجلة خلال الفترة الممتدة من 1 جانفي إلى 30 سبتمبر 2023 والمسجلة خلال نفس الفترة من سنة 2022 مع بيان نسبة الإنجاز حسب الميزانية المرصودة لسنة 2023.

وقد قدرت هذه المصاريف خلال الفترة الممتدة من 1 جانفي إلى 30 سبتمبر 2023 بـ 6 011 927 دينارا مقابل 7 032 999 دينارا خلال نفس الفترة من سنة 2022 ، أي بتراجع قدر بـ 1 021 072 دينارا (نسبة 17%) ونسبة انجاز تقدر بـ 55% من الميزانية المرصودة لسنة 2023.

البيانات	المبالغ المرصودة لسنة 2023	المبالغ المنجزة إلى موفى سبتمبر 2023	المبالغ المنجزة إلى موفى سبتمبر 2022	نسبة التغييرات مقارنة بنفس الفترة من سنة 2022	نسبة انجاز المبالغ المرصودة لسنة 2023
المشتريات	330 000	207 637	281 726	-36%	63%
خدمات خارجية	2 220 000	1 016 458	1 050 146	-3%	46%
خدمات خارجية أخرى	130 000	111 995	133 685	-16%	86%
أعباء عادية متنوعة	27 000	6 960	8 961	-22%	26%
أعباء الأعوان	6 622 032	3 992 396	3 835 109	4%	60%
أعباء مالية	4 000	3 860	4 330	-12%	97%
ضراءب و آداءات و دفوعات مماثلة	164 247	99 651	96 523	3%	61%
الآدا ء على القيمة المضافة	1 416 836	572 970	1 622 519	-183%	40%
المجموع	**10 914 115**	**6 011 927**	**7 032 999**	**-17%**	**55%**

تحليل الفوارق بين ما تم برمجته وما تم إنجازه:

بالرجوع إلى الميزانية المرصودة لسنة 2023، برمجت الوكالة تحقيق ما قدره 10 990 000 دينارا، وذلك أخذا بعين الاعتبار المداخيل الإضافية التي كانت تأمل تحقيقها باعتبار برمجة تركيز 60 موزع تذاكر بمنطقة المركز العمراني الشمالي خلال هذه السنة علاوة على الاستعانة بمسدي خدمات لتوفير 05 رافعات إضافية بما يضمن زيادة هامة في مداخيل هذين القطاعين.

1. **موارد ميزانية الوكالة لسنة 2024: 000 370 11 دينارا**

مداخيل الأنشطة الموكولة للوكالة	المبالغ المرصودة لسنة 2023	المبالغ المنجزة إلى موفى جوان 2023	المبالغ المنجزة إلى موفى جوان 2022	النّسبة المئوية للإنجاز	المبالغ المرصودة لسنة 2024	نسبة التغييرات مقارنة بميزانية سنة 2023
المآوي	3750 000	1855 886	1911 191	49%	3600 000	-4%
سوق السّيارات	-	0	296 597	-	-	-
موّزعات التّذاكر	1500 000	346 119	375 865	23%	1350 000	-10%
محطة سيّارات الأجرة	200 000	103 084	99 495	52%	210 000	5%
فندق الحجز	3150 000	601 995	834 580	19%	2900 000	-8%
مدخول قاعات المراسم	700 000	427 670	483 285	61%	700 000	0%
مدخول المواكب	70 000	38 254	36 134	55%	80 000	14%
سوق المنصف باي	650 000	534 238	298 248	82%	1000 000	54%
مداخيل قصر المؤتمرات	400 000	355 782	180 311	89%	700 000	75%
مداخيل الكبالات	570 000	136 320	197 460	24%	570 000	0%
محاصيل إنتاج فرعية	200 000	72 978	182 189	36%	200 000	0%
إيرادات ماليّة	60 000	25 200	-	-	60 000	0%
المجموع	**11 250 000**	**4 497 525**	**4 895 355**	**40%**	**11 370 000**	**1%**

ومن الملاحظ أن سبب الترفيع الطفيف في المداخيل المحتملة لسنة 2024 والمقدرة بقيمة 120 000 دينارا ونسبة 1% مقارنة بما تم اعتماده في ميزانية سنة 2023، يعود أساسا إلى:

1/ ظاهرة عطل المرض (العادي، الاستثنائي والغير شرعي) في صفوف الأعوان العاملين على الرافعات،

2/ تقديم استقالات وشهائد إعفاء طبية من العمل على الرافعات بعد الترسيم؛ (عدد 06 أعوان من المنتدبين الجدد) مما أثر على حصص العمل التي شهدت انخفاضا بـــ3 حصص يوميا،

3/ إن السير العادي لعمل نشاط الكبالات يستوجب وجود أعوان الأمن طيلة اليوم باعتبار أنه لا يمكن لأعوان الوكالة تكبيل العربات المخالفة إلا بعد معاينتها من طرفهم، وحيث لوحظ عدم تواجد أعوان الأمن خلال حصتي العمل اليومية واكتفائهم في أغلب الأحيان بتأمين حصة واحدة صباحية، وقد أدت هذه الوضعية في عديد الأحيان إلى عدم مواصلة العمل وتوقف نشاط الكبالات، خلال الحصص المسائية.

<u>المـــآوي : 3 600 000 دينارا:</u> تتصرّف الوكالة البلديّة حاليّا في ثمانية وعشرون مأوى بلدي مُوزّعة بتونس العاصمة ومنطقة البحيرة والمركز العمراني الشمالي (بداية من 1 جوان 2020)،وقد بلغت مداخيل المآوي خلال الفترة من 1 جانفي إلى 30 جوان

2023،886 855 1 دينارا، مقابل 191 911 1 دينارا خلال نفس الفترة من سنة 2022، أي بتراجع قدره 304 55 دينارا (3%)، ونسبة إنجاز للميزانية قدر ب 49% .

مع العلم أنه بطلب من بلدية تونس، تم الانسحاب من مأوى "باستور" بالمركز العمراني الشمالي بداية من 21 ديسمبر 2022، ومن مأوى "أحمد الصغير أولاد أحمد" بالمركز العمراني الشمالي، بتاريخ 1 جويلية 2023 أما بخصوص مأوى أحمد الورتاني بالمنار فهو غير مستغل.، وتنوي الوكالة تحقيق مداخيل لهذا القطاع بمبلغ 000 600 3 دينارا سنة 2024.

<u>سوق السيارات القديمة : 0 دينارا:</u> تمّ إشعار الوكالة البلدية للتصرف من طرف السيّد المدير العام للمصالح المشتركة ببلديّة تونس بالانسحاب من إستغلال سوق السيّارات القديمة الكائن بالمروج 2 وذلك بداية من يوم السبت 27 مارس 2021، وذلك قصد استلزامه من أحد الخواص.

وعلى إثر عزوف المستلزم من مواصلة الإيفاء بتعهداته بخصوص استلزام هذه السوق، فقد تم تكليف الوكالة باستغلال هذه السوق مقابل دفعها لبلدية تونس مبلغ جزافي يعادل 000 10 دينارا أسبوعيا، وذلك منذ 21 أوت 2021.

وبلغت مداخيل هذه السوق خلال الفترة الممتدة من 1 جانفي إلى 30 جوان 2022، 597 296 دينارا.

وتم الانسحاب من هذه السوق بطلب من بلدية تونس بداية من 1 جانفي 2023، ولم يتم برمجة مداخيل من نشاط هذا السوق خلال سنة 2024.

<u>موزعات التذاكر 000 350 1 دينارا:</u> تأمل الوكالة في تحقيق مداخيل هذا القطاع بما قيمته 350 1 ألف دينارا، من خلال برمجة إعادة استعمال الكبّالات في المناطق الزّرقاء، رغم التأثير السلبي المتأتي من الحرّاس الفوضويين الذين يتعمدون تعطيل الموزعات بشتى الطرق، وسيتم تعزيز فرق المراقبة بسيارات للكبالات لردع المخالفين للقانون، كما سيتم إضافة مناطق زرقاء جديدة بالمركز العمراني الشمالي حيث تم اقتناء وتركيز موزعات جديدة.

سيارات الأجرة 210 000 دينارا: تمّ الترفيع بنسبة 5% من المبلغ المرصود، لسنة 2023 اعتمادا على ما تم انجازه إلى موفى شهر سبتمبر2023.

فنادق الحجز: 2 900 000 دينارا: تمّ التقليص من المبلغ المرصود لهذا القطاع مقارنة بما جاء بميزانية 2023، وتجدر الإشارة أن العدد المحدود لأعوان الشّرطة البلديّة وأعوان شرطة المرور الموضوعين على ذمّة هذه العمليّة لرفع المخالفات، هو من أهم العوائق لتحقيق نتائج أحسن.

كما تجدر الإشارة أنّ الوكالة تتكفل بالتّدخل مجانا في العديد من العمليات الوقائية لحفظ النّظام عن طريق وضع ما يستلزم من رافعاتها وأعوانها على ذمّة المصالح المعنّية التابعة لوزارة الداخلية وقد تم مكاتبة وزارة الداخلية في الغرض قصد تقنين هذا التّدخل من خلال تحديد المهام في إطار اتفاقية، وإلى حدود هذا التاريخ، لم يتم إمضاء الاتفاقية من طرف وزارة الداخلية.

وفي هذا الصدد وجب التوقف على ما يلي: حيث أنه رجوعا إلى الجدول الوارد بتقرير النشاط والمتعلق بالمداخيل المحققة بمختلف الأنشطة المحالة للوكالة خلال التسع أشهر الأولى من سنة 2023 ومقارنتها بالمداخيل المنجزة خلال نفس الفترة من سنة 2022، وحيث تبين وجود تراجع كبير وملحوظ على مستوى نشاط فنادق الحجز الذي تراجعت مداخيله خلال التسع أشهر الأولى من سنة 2022 مقارنة بنفس الفترة من السنة الحالية.

وبالرجوع إلى أسباب هذا التراجع، أمكن الوقوف على العوامل التالية والتي من شأنها تفسير هذا النقص في المداخيل:

1/ تنامي ظاهرة عطل المرض (العادي، الاستثنائي والغير شرعي) في صفوف الأعوان العاملين على الرافعات:

2/ تقديم استقالات وشهائد إعفاء طبية من العمل على الرافعات بعد الترسيم؛

3/ تم إعداد ميزانية 2023 بالاعتماد على مداخيل إضافية مترتبة عن التعاقد مع مسدي خدمات في مجال رفع السيارات المخالفة لكراء 5 رافعات .

ومن ناحية أخرى، وحيث أن السير العادي لعمل نشاط الرافعات يستوجب وجود أعوان الأمن طيلة اليوم باعتبار أنه لا يمكن لأعوان الوكالة رفع العربات المخالفة وإيداعها بمستودعات الحجز إلا بعد معاينتها من طرفهم، وحيث لوحظ عدم تواجد أعوان الأمن خلال حصتي العمل اليومية واكتفائهم في أغلب الأحيان بتأمين حصة واحدة صباحية، وحيث أدت هذه الوضعية في عديد الأحيان إلى عدم مواصلة العمل وتوقف نشاط الرافعات خلال الحصص المسائية، وحيث أثّر هذا الوضع (عدم تواجد أعوان الأمن) على مداخيل الرافعات، التي شهدت تراجعا ملحوظا، فإن تواصل هذه الحالة سيؤدي إلى عدم تحقيق المداخيل المرصودة بالميزانية وعدم إنجاز الاستثمارات التي تعهدت بها الوكالة.

قاعات المراسم:000 700 دينارا: تم رصد نفس المبلغ 000 700 دينارا، كمداخيل لهذا القطاع لسنة 2024، وذلك اعتمادا على ما تم انجازه إلى موفى شهر جوان 2023، مع العلم أنّ هذه الموارد مرتبطة بمدى إقبال المواطنين على حجز القاعات البلدية لإبرام عقود القران، ويضم هذا الحساب قاعة الزواج بالقصبة وبعض القاعات الخاصة بالدوائر.

مواكب الدفن:000 80 دينارا: من الصعب التنبؤ بمداخيل هذا القطاع نظرا لخصوصيته، فالمقترح رصد مبلغ 000 80 دينارا كمداخيل لسنة 2024.

سوق المنصف باي:000 000 1 دينارا: تمّ رصد مبلغ 000 000 1 دينارا كمداخيل سوق المنصف باي بعنوان 2024 اعتبارا لتوظيف تعريفة كراء جديدة على كل نقطة بيع. علما وأن هذه السوق تشهد صعوبات كبيرة من حيث الحركة التجارية، مما أضر بمداخيل هذا القطاع، فضلا عن رفض بعض مستغلي الأجنحة تسديد ما تخلد بذمتهم.

قصر المؤتمرات:000 700 دينارا: اعتمادا على ما تم انجازه إلى موفى شهر سبتمبر2023، واعتبارا لنوعية الخدمات التي تسديها الوكالة، وعملا بمبدأ الحذر نظرا لخصوصية هذا الفضاء ولنوعية التظاهرات، تمّ رصد مبلغ 000 700 دينارا.

الكبالات: 000 570 دينارا: إعتمادا على ما تم إنجازه إلى موفى شهر سبتمبر2023، تم إدراج مبلغ 000 570 دينارا كمداخيل لهذا النشاط، واعتبارا لعلاقة هذا النشاط بالعدد المحدود لأعوان الشّرطة البلديّة وأعوان شرطة المرور الموضوعين على ذمّة هذه العمليّة لرفع المخالفات، وهو ما يمثل أهم العوائق لتحقيق نتائج أحسن، ولتحقيق هذا المدخول ستقوم الوكالة باقتناء سيارات خفيفة للكبالات وانتداب سواق وأعوان لدعم هذا النشاط كما تم إدراجه بميزانية الاستثمار والتصرف، كما سيتم إنشاء مناطق زرقاء جديدة بالمركز العمراني الشمالي.

محاصيل إنتاج فرعية : 000 200 دينارا: تتمثل في مداخيل استثنائية أو ظرفية يمكن استخلاصها ككراء محطات الهاتف الجوال بسطح قصر المؤتمرات.

إيرادات ماليّة 000 60 دينارا: يضم هذا الحساب أساسا الفوائد المالية المتأتية من عمليات إيداع التوظيفات الخاصة بحسابات الوكالة لفترة معينة و بنسبة فائدة من طرف البنك مع العلم أن الوكالة تقوم بعملية استشارة سنوية لاختيار البنك الذي يوفر نسبة فائدة أعلى للوكالة لضمان مداخيل مالية إضافية.

2. نفقات ميزانية الوكالة لسنة 2024:

2-1- نفقات الاستثمار 000 525 دينارا (تمويل ذاتي) :

الترقيم	مصاريف الإستثمار	المبالغ المرصودة لسنة 2024	
		قرض (صندوق القروض)	تمويل ذاتي
21	**الأصول غير مادية**	**0**	**120 000**
2110 000	دراسات	0	50 000
2130 000	برامج إعلامية	0	70 000
223	**تجهيزات , أجهزة ومعدّات**	**1395 870**	**80 000**
2231 000	موزّعات التّذاكر	1395 870	
22 301	مكنسة (aspirateur) لمأوى القصبة		20 000
22 302	كبالات		60 000
224	**معدّات نقل**	**0**	**100 000**
2240 000	سيارات خفيفة		100 000
2 281	**تجهيزات , تركيب و تهيئة**	**3554 130**	**60 000**
2231 000	شراء تجهيزات للاستخلاص الآلي والنصف آلي للمآوي	1685 413	
2225 000	شراء وتركيب تجهيزات السلامة والإنارة للمأوى التحتي بالقصبة)	1868 717	
22 812	تجهيزات خاصة بمختلف مناطق الاستغلال (مآوي، فنادق حجز,,,)		40 000
	تبديل مركزية معالجة الهواء عدد 9 لقصر المؤتمرات (CTA 9)		20 000
2 282	**تجهيزات و معدّات المكاتب**	**0**	**165 000**
	إقتناء وتركيب (Faux plafond pour l'administration)		40 000
22 822	تجهيزات إعلامية		45 000
22 826	اقتناء تجهيزات لقاعات المراسم (كراسي، زرابي...)		40 000
22 823	أثاث مكاتب (مكيفات هواء، كراسي ومكاتب...)		40 000
مصاريف الاستثمار		**4950 000**	**525 000**

2-2- نفقات التسيير : 659 713 10 دينارا

يترجم مشروع ميزانية التسيير في باب المصاريف، مواصلة حرص الوكالة على مزيد إحكام التصرف وذلك بالتحكم أكثر ما يمكن في مختلف النفقات دون الإخلال بالسير العادي للعمل. وقد عرفت هذه المصاريف المرصودة تراجع ضمن ميزانية 2024 بمقدار 457 200 دينارا مقارنة بسنة 2023 ونسبة 2%.

البيانات	المبالغ المرصودة لسنة 2023	المبالغ المنجزة إلى موفى جوان 2023	المبالغ المنجزة إلى موفى جوان 2022	النّسبة المئوية للإنجاز	المبالغ المرصودة لسنة 2024	نسبة التغييرات مقارنة بميزانية سنة 2023
المشتريات	330 000	149 572	183 815	45%	310 000	-6%
خدمات خارجية	2220 000	544 932	618 741	25%	2037 000	-8%
خدمات خارجية أخرى	130 000	65 512	96 824	50%	60 000	-54%
أعباء عادية متنوعة	27 000	3 997	4 789	15%	22 000	-19%
أعباء الأعوان	6622 033	2682 153	2536 022	41%	6647 820	0%
أعباء مالية	4 000	3 126	6 743	78%	4 000	0%

ضراءبو آداءات و دفوعات مماثلة	164 247	65 768	66 438	40%	163 839	0%
الآدا ء على القيمة المضافة	1416 836	320 738	640 150	23%	1469 000	4%
المجموع	**10 914 116**	**3 835 797**	**4 153 521**	**35%**	**10 713 659**	**-2%**

كما تم ضبط المبالغ المرصودة لسنة 2024 بالاعتماد على ما تم إنجازه إلى موفى شهر سبتمبر من سنة 2023 مع الأخذ بعين الاعتبار لكل المستجدات.

المشتريات: 330 000 دينارا

البيانات	المبالغ المرصودة لسنة 2023	المبالغ المنجزة إلى موفى جوان 2023	المبالغ المنجزة إلى موفى جوان 2022	النّسبة المئوية للإنجاز	المبالغ المرصودة لسنة 2024	نسبة التغييرات مقارنة بميزانية سنة 2023
لوازم مطبوعات الاستغلال	60 000	26 544	33 421	44%	60 000	0%
الوقود والزّيوت	130 000	69 741	75 449	54%	130 000	0%
مصاريف استهلاك الكهرباء	90 000	48 835	64 445	54%	110 000	22%
مصاريف استهلاك الماء	50 000	4 452	10 500	9%	30 000	-40%
المجموع	**330 000**	**149 572**	**183 815**	**45%**	**330 000**	**0%**

تم الإبقاء على تقديرات سنة 2023 بالنسبة لكل المصاريف المتعلقة بالشراءات، ما عدا مصاريف استهلاك الماء، التي تم تقليصها بنسبة 40%، ومصاريف استهلاك الكهرباء التي زادت بـ 22%.

خدمات خارجيّة: 2 017 000 دينارا:

البيانات	المبالغ المرصودة لسنة 2023	المبالغ المنجزة إلى موفى جوان 2023	المبالغ المنجزة إلى موفى جوان 2022	النّسبة المئوية للإنجاز	المبالغ المرصودة لسنة 2024	نسبة التغييرات مقارنة بميزانية سنة 2023
مناولة عامّة	1000 000	128 614	180 517	13%	1122 000	12%
مصاريف اعتناء وصيانة (قصر المؤتمرات وقصر البلدية وقاعات المراسم ومأوى القصبة)	400 000	29 623	82 371	7%	190 000	-50%
مصاريف اعتناء وصيانة معدّات النّقل	150 000	31 353	83 110	35%	150 000	0%
مصاريف اعتناءو صيانة المقر الاجتماعي للوكالة	50 000	12 589	20 448	521%	25 000	-50%
مصاريف اعتناء وصيانة (المآوي، فنادق الحجز، سوق السيارات المستعملة، سوق المنصف باي ومحطة باب عليوة...)	100 000	29 114	6 583	545%	60 000	-30%
مصاريف اعتناءوصيانة موزّعات الاليّة	150 000	53 183	8 433	0%	100 000	-33%
مصاريف التّأمين	370 000	260 456	237 279	0	370 000	0%
المجموع	2 220 000	544 932	618 741	25%	2 017 000	-8%

سجّل هذا الحساب تراجعا بنسبة 8% مقارنة بميزانية 2023، ويعود هذا التراجع أساسا لمختلف المصاريف المخصصة للإعتناء و الصيانة ، وللمناولة العامة وبالتالي تكون المصاريف المبرمجة في هذا الباب على النحو التالي :

- مناولة عامة 1 122 000 دينارا: تحتوي هذه الفقرة أساسا على مبلغ خلاص:

✓ شركة في اختصاص حماية المنشآت في إطار تفعيل منظومة حماية المنشآت الحكومية الحساسة في إطار التوقي من خطر الإرهاب، 228 000 دينارا.

✓ شركة خدمات لرفع النفايات من المواقع المستغلة من طرف الوكالة البلدية للتصرف، (المآوي، فنادق الحجز، سوق المنصف باي،...)، 168 000 دينارا.

✓ شركة مسدي خدمات رفع السيارات المخالفة 726 000 دينارا .

- مصاريف إعتناء وصيانة قصر المؤتمرات وقصر بلديّة القصبة وقاعات المراسم و مأوى القصبة 190 000 دينارا

✓ الاعتناء والصيانة بقصر المؤتمرات :تحتوي هذه الفقرة على المصاريف الناتجة عن خلاص مختلف المتدخلين في الصيانة وذلك في إطار عقود التدخل الممضاة مع بعض الشركات من جهة وعلى اقتناء بعض قطع الغيار من جهة أخرى، كما تنوي الوكالة تجهيز حديقة قصر المؤتمرات بالري الآلي.

✓ الاعتناء والصيانة بقصر بلدية تونس : يحتوي هذا الحساب على المصاريف الناتجة عن خلاص مختلف المتدخلين في الصيانة وذلك في إطار عقود التدخل الممضاة مع بعض الشركات من جهة كصيانة المصاعد الخاصة لبلدية تونس وعلى اقتناء بعض قطع الغيار من جهة أخرى.

كما أنّ الوكالة تسعى لتعصير بعض المعدّات بهذا الفضاء بعد درس الحاجيات مع المختصين في الميدان من طرف البلدية.

- ✓ الاعتناء والصيانة بقاعات المراسم: يحتوي هذا الحساب على المصاريف الناتجة عن خلاص بعض المتدخلين لصيانة قاعات المراسم وعلى اقتناء بعض التجهيزات.
- ✓ الاعتناء والصيانة بمأوى القصبة: إنّ هذا الصرح الذي تمّ إنجازه منذ سنة 1988، يتطلّب عديد التدخّلات في جميع الميادين، وتسعى الوكالة للإبقاء على استغلاله، بالقيام بالإصلاحات الضروريّة، هذا إضافة إلى صيانة تجهيزاته في إطار عقود صيانة مع بعض الشركات، وتدخل فنيي الوكالة للقيام بما يستوجب بخصوص الإنارة وغيرها، هذا ومن المبرمج القيام بتأهيل هذا الصرح سنة 2023 عبر صندوق القروض وذلك بتبديل شبكة الكهرباء والسلامة.

- مصاريف إعتناء وصيانة معدّات النّقل 150 000 دينارا: تم الإبقاء على المبلغ المخصص في هذا البند لسنة 2023.
- مصاريف إعتناء و صيانة المقر الاجتماعي للوكالة 25 000 دينارا:هذا البند يدخل في إطار العناية بالمقر الاجتماعي للوكالة.
- مصاريف إعتناء وصيانة (المآوي، فنادق الحجز، سوق المنصف باي ومحطة باب عليوة...) 60 000 دينارا:

تفتقر المآوي السطحيّة وبعض فنادق الحجز لبعض متطلّبات التجهيزات الأساسيّة، وهذا ما تنوي الوكالة مواصلة توفيره خلال سنة 2024.

وفي سياق آخر:

بخصوص الشبكة الكهربائيّة بسوق المنصف باي: تم القيام بدراسة تجديد الشبكة الكهربائية المموّلة لمكوّنات سوق المنصف باي من أكشاك بصفة فردية، وتنوير خارجي وتنوير ثانوي وأجهزة كشف الحرائق والإنذار بها وإعداد كراس الشروط في الغرض، كما قامت الوكالة باختيار مكتب SECURAS، لمراقبة مختلف مراحل إنجاز تجديد الشبكة الكهربائية.وأوصى مجلس إدارة الوكالة بتعهد بلدية تونس بالقيام

بالإجراءات اللازمة، لتمويل الأشغال المتعلقة بتجديد الشبكة الكهربائية بسوق المنصف باي.

بخصوص شبكة الوقاية من الحرائق بسوق المنصف باي: تم القيام بدراسة تجديد شبكة المياه المضغوطة المموّلة للحنفيات المسلّحة وتركيز آليات ضامنة لضغط المياه تتغذى من صهريج مياه سيركز للغرض وذلك لتأمين وحماية سوق المنصف باي من الحرائق وإعداد كراس شروط في الغرض من قبل مكتب الدراسات CETBI.

وأوصى مجلس إدارة الوكالة بتعهد بلدية تونس بالقيام بالإجراءات اللازمة، لتمويل الأشغال المتعلقة بشبكة الوقاية من الحرائق بسوق المنصف باي.

- مصاريف الاعتناء وصيانة الموزّعات الآلية 100 000 دينارا:

تم التقليص بنسبة 33% من الميزانية المرصودة لسنة 2023.

- مصاريف التأمين 370 000 دينارا: يضم هذا البند مبلغ عقد التأمين على الحرائق لسوق المنصف باي، كما يحتوي هذا الحساب على المبلغ المخصص لخلاص تأمين معدات النقل ومختلف أنشطة الوكالة.

خدمات خارجيّة أخرى: 60 000 دينارا

البيانات	المبالغ المرصودة لسنة 2023	المبالغ المنجزة إلى موفى جوان 2023	المبالغ المنجزة إلى موفى جوان 2022	النّسبة المئوية للإنجاز	المبالغ المرصودة لسنة 2024	نسبة التغييرات مقارنة بميزانية سنة 2023
مرتبات الوسطاء و أتعاب	30 000	30 524	5 201	102%	20 000	-33%
لوازم مكتبية للإدارة	15 000	4 232	17 268	28%	15 000	0%
مصاريف البريد والبرق و الهاتف	20 000	12 091	13 880	60%	25 000	0%
أعباء مدفوعة للأجراء و غير الأجراء مقابل عمل ظرفي (أعباء الأعوان المكلفون بتسيير عقود الزواج ..)	65 000	18 665	60 475	29%	0	-100%
المجموع	**130 000**	**65 512**	**96 824**	**50%**	**60 000**	**-58%**

تمّ التقليص بنسبة 58% من الميزانية المرصودة لسنة 2023، بعد التخلي عن الأعباء المدفوعة للأجراء وغير الأجراء مقابل عمل ظرفي (أعباء الأعوان المكلفون بتسيير عقود الزواج،...)

أعباءِ عادية متنوعة: 000 22 دينارا

البيانات	المبالغ المرصودة لسنة 2023	المبالغ المنجزة إلى موفى جوان 2023	المبالغ المنجزة إلى موفى جوان 2022	النّسبة المئوية للإنجاز	المبالغ المرصودة لسنة 2024	نسبة التغييرات مقارنة بميزانية سنة 2023
مكافآت حضور المجلس	10 000	0	0	0%	10 000	0%
هبات و اشتراكات	6 000	0	0	0%	3 000	-50%
إشهار ونشريات	8 000	2 642	3 185	33%	6 000	-25%
مصاريف المهمات والتّنقل الإداري	1 000	127	68	13%	1 000	0%
مصاريف حفلات الاستقبال	2 000	1 227	1 535	61%	2 000	0%
المجموع	**27 000**	**3 997**	**4 789**	**15%**	**22 000**	**-19%**

تمّ التقليص بنسبة 19% من الميزانية المرصودة لسنة 2023

أعباء الأعوان: 820 647 6 دينار

البيانات	المبالغ المرصودة لسنة 2023	المبالغ المنجزة إلى موفى جوان 2023	المبالغ المنجزة إلى موفى جوان 2022	النّسبة المئوية للإنجاز	المبالغ المرصودة لسنة 2024	نسبة التغييرات مقارنة بميزانية سنة 2023
الأجور	4432 426	2 027 871	1 961 567	46%	4416 529	0%
منحة الإنتاج	354 567	76 398	74 193	22%	355 783	0%
منحة الشهر الإضافي	354 567	0	0	0%	355 657	0%
إشتراكات التقاعد والحيطة الإجتماعية	939 764	409 664	376 457	44%	921 832	-2%
المساهمة في حوادث الشّغل	25 708	10 521	10 151	41%	25 878	1%
تدخلات إجتماعية	33 000	10 835	12 867	33%	30 141	-9%
تدخلات طب الشغل	12 000	2 040	7 768	17%	12 000	0%
تأمينات الأعوان والموظفين	240 000	86 744	93 019	36%	270 000	13%
إكساءالأعوان	100 000	0	0	0%	130 000	30%
المصلحة الاجتماعية (تذاكر المطعم للأعوان)	130 000	58 079	0	45%	130 000	0%
صندوق الإعانة الإجتماعية	0		0	-	-	-
المجموع	**6 622 033**	**2 682 153**	**2 536 022**	**41%**	**6 647 820**	**0%**

تضمنت الميزانية التقديرية لأعباء الأعوان بالإضافة إلى الأجور العادية العناصر التالية:

- الزيادة في الأجور بعنوان سنة 2024.

- الأعباء الناتجة عن تفعيل قرارات التسمية في الخطط الوظيفية لعدد من الإطارات المصادق على تكليفهم بهذه الخطط من قبل مجلس إدارة الوكالة خلال سنوات 2021 و2022، علما وأنه تمت إحالة قرارات التكليف بعد إمضائها من قبل المدير العام إلى وزارة الإشراف للتأشير عليها قبل إدخالها حيز التنفيذ (وزارة الشؤون المحلية والبيئة + وزارة الداخلية) إلا أن الوكالة لم تتوصل بهذه القرارات إلى غاية هذا التاريخ.

- المبالغ المرصودة بعنوان التدرج العادي والترقية في الصنف والسلم للأعوان الذين تتوفر فيهم الشروط المنصوص عليها بالنظام الأساسي الخاص بأعوان الوكالة البلدية للتصرف،
- حذف المبالغ الناتجة عن الإحالة على التقاعد القانوني وذلك بسبب الترفيع في سن التقاعد بمقتضى القانون عدد 37 لسنة 2019 المؤرخ في 30 أفريل 2019 المنقح والمتمم للقانون عدد 12 لسنة 1985 المؤرخ 05 مارس 1985،
- الأعباء الناتجة عن تنفيذ الإنتدابات المبرمجة لسنة 2022 والتي لم تنجز إلى غاية هذا التاريخ رغم المراسلات الموجهة إلى وزارة الداخلية قصد الترخيص للوكالة في تنفيذ هذه الإنتدابات عن طريق التعاقد المباشر.

الصنف	الرتبة	العدد الجملي المقترح
3	سائق	7
1	عامل	7
المجموع سنة 2024		14

- الأعباء الناتجة عن تنفيذ الإنتدابات المبرمجة لسنة 2024وهي كالآتي (3 أشهر):

الصنف	الرتبة	العدد الجملي المقترح
9	متصرف	0
7	ملحق إدارة	2
5	(1) كاتب تصرف / (2) تقني مساعد	3
3	سائق	5
3	قابض	5
3	عون إدارة	2
1	عامل	5
المجموع سنة 2024		22

أعباء مالية: 4000 دينارا: يتكوّن هذا الحساب أساسا من المصاريف المنجرة عن التصرف في مختلف الحسابات البنكية.

ضرائب وآداءات ودفوعات مماثلة: 839 163 دينارا: يتكوّن هذا الحساب من :

- الآداء على التكوين المهني: بنسبة 2% من الأجر الخام .
- صندوق النهوض بالمساكن الاجتماعية: بنسبة 1% من الأجر الخام.
- ضرائب أخرى: تخصّ بالأساس المعلوم السّنوي للجولان على السيّارات الإداريّة .

الآداء على القيمة المضافة: 000 469 1 دينارا: يمثل هذا المبلغ الفارق بين الآداء على القيمة المضافة الذي سيتم جمعه من إيرادات الاستغلال لسنة 2022 و الآداء على القيمة المضافة الذي سيتم دفعه ضمن الاعتمادات الخاصة بمصاريف التسيير لنفس السنة، وتم احتساب هذا المبلغ كما يلي:

المبالغ المتأتية من مداخيل الأنشطة x (نسبة الآداء على القيمة المضافة) – المبالغ الناتجة عن مصاريف استغلال الأنشطة x (نسب الآداء على القيمة المضافة).

3. **التوظيفات:** تم برمجة توظيف مبلغ قيمته 600 ألف دينارا .

4. جدول التدفقات والاستعمالات:

التدفقات	المبلغ بالدينار	الاستعمالات	المبلغ بالدينار
السيولة بداية السنة	600 000		
إيرادات الاستغلال	11370 000		
		ميزانية الاستثمار	525 000
		مجموع مصاريف الاستغلال	10713 659
		خلاص قرض بنك الزيتونة (شراء الرافعات)	600 000
		خلاص قرض صندوق القروض (استخلاص آلي ونصف آلي)	93 568
		خلاص قرض صندوق القروض (موزعات تذاكر واستخلاص آلي ونصف آلي)	34 897
		تحويلات لحساب بلدية تونس	151 085
		نتيجة النشاط	-148 209
المجموع	**11970 000**	**المجموع**	**11970 000**

لذا ووفقا للفصل 18 من الأمر عدد 242 لسنة 1989 المؤرّخ في 31 جانفي 1989 المتعلّق بالنّظام الإداري والمالي للمؤسّسات العموميّة البلديّة ذات الصّبغة الاقتصادية، القاضي بوجوب عرض مشروع الميزانية على مصادقة وزيري الدّاخليّة والماليّة، بعد عرضها مسبّقا على المجلس البلدي، فالرّجاء البتّ في الموضوع، حتّى يتسنى للوكالة إتمام الإجراءات القانونيّة اللاّزمة في الغرض.

ثم أحال السيّد الكاتب العام، المكلّف بتسيير بلديّة تونس، الكلمة إلى الحضور لإبداء ملاحظاتهم وإستفساراتهم، فكانت تدخلاتهم كالتّالي:

*** السيد الأسعد الزار، المدير العام للوكالة البلدية للتصرف:**

أوضح أنّ الأمر يتعلق بإعادة صياغة محضر اللجنة الإدارية المتعلق بالمصادقة على الميزانية التقديرية للوكالة البلدية للتصرف لسنة 2024 و ذلك تفاعلا مع مراسلة وزارة الداخلية التي إقتضت أن يتضمن مشروع الميزانية ضبطا لتوجهات و نشاط الوكالة بالنسبة للسنة المقبلة، مضيفا أنه تمّ التركيز في الصياغة القديمة لميزانية الوكالة على إبراز كل المؤشرات عن طريق الجداول.

كما أشار السيد المدير العام للوكالة إلى أنّ الهدف الرئيسي للوكالة هو إستقرارها المالي و تحسين الخدمات التي تسديها للمواطنين بإعتبار أنّ الوكالة ليست لها صبغة ربحية بل هدفها الرئيسي هو تحسين الخدمات المسداة للمواطنين.

قرار اللّجنة

بعد التّداول والنّقاش، أقـرّ أعضاء اللّجنة الموافقة بالإجمــاع على ميزانية الوكالة البلدية للتصرف لسنة 2024 في صيغتها الجديدة بضبط توجهات و نشاط الوكالة بالنسبة لسنة 2024.

<u>الموضوع عدد 02</u>: حول طلب جمعية الشباب الرياضي بالحرايرية القيام ببعض الأشغال بالملعب من طرف جمعية سقراط.

بعد الإنتهاء من النقاش و التداول في النقطة الأولى من جدول أعمال الجلسة، أحال السيّد الكاتب العام المكلّف بتسيير بلدية تونس الكلمة إلى السيّدة سعاد دقنيش، كاهية مدير الطفولة و الشباب و الرياضة، لتقديم **النّقطة الثانية من جدول أعمال الجلسة،** والمتعلقة **بطلب جمعية الشباب الرياضي بالحرايرية القيام ببعض الأشغال بالملعب من طرف جمعية سقراط.**

تولّت السيّدة سعاد دقنيش ، تلاوة **مذكّرة حول طلب جمعية الشباب الرياضي بالحرايرية القيام ببعض الأشغال بالملعب من طرف جمعية سقراط ،**هذا نصّها**:**

ورد على بلدية تونس مكتوبين صادرين عن جمعية الشباب الرياضي بالحرايرية حول تولي جمعية " سقراط " القيام ببعض أشغال التهيئة بالملعب البلدي بالحرايرية تخص :
- تبليط محيط الملعب : تمّ توجيه نسخة من الطلب للإدارة العامة للطرقات و المناطق الخضراء و المنتزهات (لم يتمّ إنجاز المطلوب لعدم توفر المواد المطلوبة).
- دهن السور الخارجي : لم يتسن القيام بذلك من طرف مصلحة الرياضة لعدم وجود مادة الدهن (أشغال تتطلب كمية كبيرة لطول السور الخارجي).
- إتمام أشغال الربط بشبكة الغاز.

و تجدر الإشارة أنّ الجمعية المذكورة قامت بصيانة بعض المدارس مثلما هو مبين بالوثائق المحالة إليكم .
فالرجاء التداول في المقترح المقدم من طرف جمعية الشباب الرياضي بالحرايرية.

ثم أحال السيّد الكاتب العام، المكلّف بتسيير بلديّة تونس، الكلمة إلى الحضور لإبداء ملاحظاتهم وإستفساراتهم، فكانت تدخلاتهم كالتّالي:

*** السيدة سعاد دقنيش، كاهية مدير الطفولة و الشباب و الرياضة :**

أوردت أنه في صورة موافقة اللجنة ، فإنه و تبعا لطلب إدارة المباني البلدية تتمّ كل الأشغال تحت إشراف الإدارة المذكورة، و ذلك بعد القيام بزيارة ميدانية و ضبط برنامج للتدخل.

*** السيد سليمان القلّي،الكاتب العام المكلف بتسيير بلدية تونس:**

أكّد على ضرورة مدّ البلدية مسبقا ببرنامج التدخل و رزنامة الأشغال و الوثائق اللازمة لتأسيس الجمعية.

*** السيد سامي بن الهوشات، مدير الشؤون القانونية والنّزاعات والأرشيف** :

أفاد أنّه من المفترض أن يتمّ عرض هذا الموضوع على أنظار اللجنة الإدارية بعد إستيفاء القيام بكل الأعمال التحضيرية التي يقتضيها القانون كالإطلاع على النظام الأساسي للجمعية و نشره بالرائد الرسمي و التعرف على أنشطة الجمعية.

كما وضح أنّ مجلة الجماعات المحلية تخول للجمعيات أن تعاضد مجهود البلدية في المجالات الإجتماعية و الثقافية و الرياضية و البيئية ، و حددت الإطار التشريعي لذلك و المتمثل في إبرام إتفاقيات شراكة.

*** السيدة سعاد دقنيش، كاهية مدير الطفولة و الشباب و الرياضة :**

أشارت إلى أنه سبق لجمعية سقراط أن قامت ببعض التدخلات لفائدة المؤسسات التربوية ، و بإعتبار أنّ رئيس الجمعية هو من أبناء منطقة الحرايرية فإنه يرغب في معاضدة مجهودات البلدية في هذا الشأن.

*** السيد منجي الأهذب، مدير المالية :**

إقترح إبرام إتفاقية شراكة مع الجمعية المذكورة يتمّ فيها تحديد الموضوع و نقاط التدخل مع عدم تضمنها لشروط أو تبعات تلزم البلدية و تقيدها، و ذلك بعد التثبت من مطابقة ملف الجمعية لما تقتضيه النصوص القانونية.

*** السيد سامي بن الهوشات، مدير الشؤون القانونية والنّزاعات والأرشيف** :

إقترح إبرام إتفاقية شراكة مع الجمعية المذكورة ، و ذلك بعد تقديمها لملف متضمن لكل الوثائق التي تقتضيها النصوص القانونية .

***السيد سليمان القلّي،الكاتب العام المكلف بتسيير بلدية تونس:**

أبدى موافقته المبدئية على المقترح، و ذلك بعد إجراء معاينة ميدانية مشتركة بين الجمعية الرياضية وجمعية سقراط و إدارة المباني ، و إبرام إتفاقية شراكة في الغرض.

قرار اللّجنة

بعد التّداول والنّقاش، أقـرّ أعضاء اللّجنة الموافقة بالإجمــاع على طلب جمعية الشباب الرياضي بالحرايرية القيام ببعض الأشغال بالملعب البلدي من طرف جمعية سقراط ، و ذلك شريطة أن يتمّ ذلك في إطار إتفاقية شراكة و تحت إشراف إدارة المباني ، و بعد تقديم الجمعية المعنية لملف مستوفي الوثائق القانونية.

الموضوع عدد 03 :حول إقتناء وزارة أملاك الدولة و الشؤون العقارية لقطعة أرض ملاصقة لأحد المقرات الأمنية بمنطقة الشاذلي زويتن لفائدة وزارة الداخلية.

بعد الإنتهاء من النقاش و التداول في النقطة الثانية من جدول أعمال الجلسة، أحال السيّد الكاتب العام المكلّف بتسيير بلدية تونس الكلمة إلى السيّد جمال الدين بن عمران، كاهية مدير رسم الخرائط و المسح العقاري، لتقديم **النّقطة الثالثة من جدول أعمال الجلسة**، والمتعلقة **بطلب التفويت في قطعة أرض بلدية ملاصقة لأحد المقرات الأمنية بمنطقة الشاذلي زويتن لفائدة وزارة أملاك الدولة و الشؤون العقارية قصد تخصيصها لفائدة وزارة الداخلية.**

تولّى السيّد جمال الدين بن عمران ، تلاوة **مذكّرة حول طلب التفويت في قطعة أرض بلدية ملاصقة لأحد المقرات الأمنية بمنطقة الشاذلي زويتن لفائدة وزارة أملاك الدولة و الشؤون العقارية قصد تخصيصها لفائدة وزارة الداخلية** ،هذا نصّها:

و بعد ، فالمعروض على السيدات و السادة أعضاء اللجنة الإدارية أنه ورد على بلدية تونس مكتوب السيد المدير العام للإقتناء و التحديد عدد 2023-12-5000-3197 000 بتاريخ 13 نوفمبر 2023 المتعلق بطلب إقتناء قطعة أرض بلدية تمسح 2000 م م متاخمة لأحد المقرات الأمنية بمنطقة الشاذلي زويتن لفائدة وزارة الداخلية ، لإستغلالها في تشييد بناية خاصة بوزارة الداخلية.

و حيث تمّ إعداد ملف فني يتعلق بدراسة الوضعية العقارية و الفنية لقطعة الأرض المطلوبة،

و قد تبيّن بعد البحث و الرفع الطوبوغرافي أنّ قطعة الأرض المطلوبة تمسح 2111 م م وهي مستخرجة من الرسم العقاري عدد 67480 تونس الراجع بالملكية لبلدية تونس.

علما و أنّ هذه القطعة توجد ضمن منطقة تجهيزات عمومية (ملعب) و ذلك حسب مثال التهيئة العمرانية لبلدية تونس المصادق عليه بالأمر الحكومي عدد 891 لسنة 2017 المؤرخ في 09 أوت 2017 .

لذا ، فالمرجو التداول في الموضوع و إبداء الرأي فيه من الناحية الفنية و النظر في إمكانية التفويت في الأرض المذكورة لفائدة وزارة أملاك الدولة و الشؤون العقارية قصد تخصيصها لفائدة وزارة الداخلية ، و ذلك تبعا لتقديرات خبراء وزارة أملاك الدولة و الشؤون العقارية أو في إطار معاوضة عقارية.

ثم أحال السيّد الكاتب العام، المكلّف بتسيير بلديّة تونس، الكلمة إلى الحضور لإبداء ملاحظاتهم وإستفساراتهم، فكانت تدخلاتهم كالتّالي:

*** السيدة سعاد ساسي، مديرة العلاقات الخارجية و التعاون الدولي و المكلفة بتسيير الديوان:**

أشارت إلى أنها لا ترى مانعا في التفويت من الناحية المبدئية مع ضرورة التنسيق مع وزارة أملاك الدولة و الشؤون العقارية لاستحثاث نسق المعاوضات العقارية خاصة مع ما تسبب فيه طول نسق ملف المعاوضات من حرمان البلدية من تمويلات هامة و من فرص إنجاز مشاريع متميزة كما هو الشأن بالنسبة لمشروع تهيئة مقر المسالخ البلدية سابقا.

*** السيد سامي بن الهوشات، مدير الشؤون القانونية والنّزاعات والأرشيف** :

أفاد أنّ طلب التفويت في قطعة الأرض المذكورة ستنتفع به وزارة الداخلية لإعتبارات أمنية و بات من الضروري الإستجابة لهذا الطلب.

و تعقيبا على تدخل السيدة سعاد ساسي في خصوص تسوية وضعية المسالخ البلدية بيّن أنه في طريق التسوية مع وزارة أملاك الدولة و الشؤون العقارية بعد قبولها المعاوضة بالعقار الراجع بالملكية لبلدية تونس و المخصص كمعهد ثانوي بباب الخضراء .

*** السيد منجي الأهذب ، مدير المالية:**

أشار إلى ضرورة التثبت خاصة مع الإدارة المكلفة بتسيير المنشآت الرياضية من أنّ هذا التفويت لا يلحق ضررا بمصالح البلدية .

*** السيد زكريا بن عمر: رئيس مصلحة التهيئة العمرانية** :

أفاد أنه حسب مثال التهيئة العمرانية لبلدية تونس توجد قطعة الأرض ضمن منطقة تجهيزات عمومية (ملعب) و لا تتعارض مع التراتيب العمرانية الخاصة بالمنطقة.

*** السيد سليمان القلّي،الكاتب العام المكلف بتسيير بلدية تونس:**

أكّد على أنّ البلدية في خدمة المصلحة العامة خاصة و أنّ قطعة الأرض سيتمّ تخصيصها لمرفق عمومي و بالتالي يتلاءم مع التجهيزات العمومية و مع طبيعة و صبغة المنطقة مقترحا التفويت في العقار لفائدة الوزارة .

قرار اللّجنة

بعد التّداول والنّقاش، أقـرّ أعضاء اللّجنة الموافقة بالإجمــاع على التفويت في قطعة الأرض، الماسحة لـ 2111 م م موضوع الرسم العقاري عدد 67480 على ملك بلدية تونس ، لفائدة وزارة أملاك الدولة و الشؤون العقارية قصد تخصيصها لوزارة الداخلية ، و ذلك بالثمن الذي سيقدره خبراء وزارة أملاك الدولة و الشؤون العقارية أو عند الإقتضاء إجراء معاوضة عقارية.

<u>الموضوع عدد 04</u>: حول تسوية الوضعيات العقارية لمناطق التهيئة العمرانية.

بعد الإنتهاء من النقاش و التداول في النقطة الثالثة من جدول أعمال الجلسة، أحال السيّد الكاتب العام المكلّف بتسيير بلديّة تونس الكلمة إلى السيد سامي بن الهوشات، مدير الشؤون القانونية و النزاعات و الأرشيف، لتقديم **النّقطة الرابعة من جدول أعمال الجلسة،** و المتعلقة بالتداول حول تسوية بعض الوضعيات العقارية لمناطق التهيئة العمرانية :

1- تسوية وضعية عقارية بالجبل الأحمر لفائدة العون البلدي شوقي الشخاري.

2- تسوية وضعية عقارية بالجبل الأحمر لفائدة المواطن محمد الشواشي.

تولّى السيّد سامي بن الهوشات ، تلاوة **مذكّرة أولى حول تسوية الوضعية العقارية للعون البلدي شوقي الشخاري** ،هذا نصّها:

فالمعروض على أنظار أعضاء اللجنة الإدارية أنه ورد على بلدية تونس مكتوب الموفق الإداري عدد 2567-2023 بتاريخ 20 نوفمبر 2023 يتعلق بعريضة العون البلدي شوقي الشخاري حول طلب تسوية وضعية عقارية بالجبل الأحمر.

و حيث سبق للمعني بالأمر أن إنتفع بقطعة أرض بيضاء عدد 6416 بالمثال عدد 03 في إطار تسوية مناطق التهيئة بالجبل الأحمر و التي تمسح 146 م م تقريبا بمقتضى عقد بيع برهنية لأرض بيضاء مبرم بتاريخ 08 نوفمبر 2009 و تمّ خلاص الثمن المحدد.

و تبعا لطلب العارض تعويض قطعة الأرض المسندة له لصعوبة البناء فوقها تمّ عرض ملفه على لجنة تشخيص المنتفعين بتاريخ 01 ماي 2015 و تمّ تعويضه بالقطعة عدد 6487 مثال 4 الكائنة بنهج 6459 بئر عتيق الجبل الأحمر العمران، و تولى المعني بالأمر خلاص الفارق في الثمن.

و تبعا للبحث العقاري المجرى من طرف إدارة التهذيب و التجديد العمراني تبين أنّ قطعة الأرض المسندة له كتعويض توجد فوق أرض تابعة لملك الدولة.

و حيث تمّ بتاريخ 22 جويلية 2020 مراسلة وزارة أملاك الدولة و الشؤون العقارية و إقتراح تسوية وضعية الأراضي البيضاء المقامة فوق ملك الدولة الخاص و المندرجة ضمن مشاريع

التهيئة العمرانية لبلدية تونس و ذلك إمّا بالعمل على التفويت مباشرة لفائدة المنتفعين أو إحالة الأراضي موضوع الطلب لفائدة بلدية تونس ليتسنى تسوية وضعية المنتفعين .

و حيث إقترح العارض تعويضه من جديد بقطعة أرض مقتطعة من الرسم العقاري 91791/43266 تونس الراجع بالملكية لبلدية تونس و الغير كائنة بنهج 6458 الجبل الأحمر تونس ، خاصة و أنه تمّ خلال أحداث الثورة الإستيلاء على قطعة الأرض الأولى المسندة له.

و حيث توجه أعوان مصلحة رسم الخرائط إلى القطعة المذكورة للقيام برفع طوبوغرافي للقطعة المعنية قتمّ التصدي لهم من طرف المتساكنين و تمّ منعهم من مواصلة عملهم بتعلة أنّ كامل القطعة هي منطقة خضراء.

و حيث أنّ هذه الوضعية بقيت عالقة منذ 16 سنة و ما فتئ المعني بالأمر يطالب بتسوية وضعيته و قد إقترح طالب التسوية تعويضه بمقسم خارج مناطق التهيئة يقع بمنطقة حي الزهور .

و بعد إجراء بحث عقاري من طرف مصلحة رسم الخرائط تبيّن أنّ العقار المقترح يدخل ضمن التقسيم البلدي بحي الزهور الثالث الذي حظي بالموافقة المبدئية بتاريخ 27 نوفمبر 1984 و المتمثل في المقسم عدد 01 الذي مسح 190 م م الغير مسجل بإدارة الملكية العقارية و الراجع بالملكية لفائدة بلدية تونس.

فالمعروض على السيدات و السادة أعضاء اللجنة الإدارية التداول بخصوص تسوية وضعية العون البلدي شوقي الشخاري و ذلك :

1- إما بمواصلة تسوية الوضعية العقارية بمنطقة التهيئة بالجبل الأحمر و ذلك بإتخاذ الإجراءات اللازمة بالتنسيق مع المصالح الأمنية و السلط المحلية لتحرير قطعة الأرض المقتطعة من الرسم العقاري 91791/43266 تونس الراجع بالملكية لبلدية تونس و الغير و الكائنة بنهج 6458 الجبل الأحمر تونس من تحوز المواطنين ليتسنى لأعوان مصلحة المسح العقاري إتمام عملية المسح الطوبوغرافي .

2- أو بإسناده المقسم عدد 1 بحي الزهور الثالث و الذي مسح 190 م م الغير مسجل بإدارة الملكية العقارية و الراجع بالملكية لفائدة بلدية تونس و ذلك طبقا لتقديرات خبراء وزارة أملاك الدولة و الشؤون العقارية ، بعد إتمام الإجراءات الإدارية و القانونية.

ثم أحال السيّد الكاتب العام، المكلّف بتسيير بلديّة تونس، الكلمة إلى الحضور لإبداء ملاحظاتهم وإستفساراتهم، فكانت تدخلاتهم كالتّالي:

*** السيدة نرجس الرياحي، المديرة العامة للتهيئة العمرانية و البناء و التهذيب:**

إقترحت إعتماد تمشي مضبوط يقع تطبيقه على كل الوضعيات المشابهة خاصة و أنّ هذه الأخيرة تعتبر وضعيات متشعبة مع إعتماد حل إستثنائي بالنسبة للوضعية المعروضة بإعتبار أنّ المعني يعتبر حالة إجتماعية و تولى خلاص كامل المبلغ.

*** السيدة سعاد ساسي، مديرة العلاقات الخارجية و التعاون الدولي و المكلفة بتسيير الديوان:**

إقترحت بالنسبة للمواطنين الذين تحصلوا على مقاسم في مناطق التهيئة و تولوا خلاص كامل الثمن دون أن تتمّ تسوية وضعيتهم أن يتمّ إرجاع الثمن المدفوع و عدم التسوية.

*** السيد سامي بن الهوشات، مدير الشؤون القانونية و النزاعات و الأرشيف:**

بيّن أنّ تنفيذ المقترح الأول قد يستغرق مدة طويلة مؤكدا على تفعيل المقترح الثاني بالنظر إلى صعوبة التنسيق مع السلط الأمنية لتحرير حوز الأرض، وهو ما قد يمس من مصداقية الإدارة خاصة و أنّ الوضعية تسببت فيها الإدارة، و إقترح أن يتمّ التعويض بمقاسم أخرى، ثم عرض الملف من جديد على أنظار اللجنة الإدارية.

*** السيد مجدي الهنتاتي: المدير العام للنظافة و حفظ الصحة و حماية المحيط:**

تساءل إن كانت منطقة حي الزهور تكفي لإيجاد حلول لتسوية كل الوضعيات العالقة مع إعتماد الترتيب و الأولوية.

*** السيد عادل بالطيب: المدير العام للطرقات و المناطق الخضراء و المنتزهات:**

إقترح أن يتمّ حصر العملية في الجبل الأحمر و عدم الإنتقال إلى المناطق الأخرى و بالتالي عدم التعويض في منطقة أخرى.

*** السيد سليمان القلّي،الكاتب العام المكلف بتسيير بلدية تونس:**

أكّد على دور البلدية في تسوية الملفات العالقة في إطار القوانين الجاري بها العمل و السعي للملاءمة بين الجانبين الفني و القانوني مع التفكير في التفويت في بعض العقارات البلدية لفائدة الأعوان البلديين لبناء محلات سكنية.

و أوصى ببرمجة جلسة عمل بحضور كل الأطراف المتدخلة لضبط الخطوط العريضة لإيجاد الحلول اللازمة لمختلف الملفات العالقة.

*** السيدة سعاد ساسي، مديرة العلاقات الخارجية و التعاون الدولي و المكلفة بتسيير الديوان:**

أشارت إلى أولوية تحرير الأرض و حمايتها من التوسع العمراني العشوائي.

*** السيد مجدي الهنتاتي: المدير العام للنظافة و حفظ الصحة و حماية المحيط:**

أشار إلى دور البلدية في تسوية الوضعيات العالقة و إيجاد الحلول لها سواء في العمران أو الزهور حسب الأولوية.

<u>توصيات الجلسة :</u>

- برمجة عقد جلسة عمل بحضور كل الأطراف المتدخلة لضبط الخطوط العريضة لإيجاد الحلول اللازمة لمختلف الملفات العالقة.
- تكليف الإدارة الفرعية للأملاك البلدية و إستغلال الطريق العام بإعداد كشف في الوضعيات المماثلة.

<u>قرار اللّجنة</u>

بعد التّداول والنّقاش، قرر أعضاء اللّجنة إرجاء النظر في تسوية الوضعية العقارية للعون البلدي شوقي الشخاري ، مع ضبط أجل معقول لتحرير قطعة الأرض المقتطعة من الرسم العقاري 91791/43266 الكائنة بنهج 6458 الجبل الأحمر

تونس و القيام بالدراسات و الأشغال اللازمة من تسويات و رفع طوبوغرافي حتى تصبح مهيأة و جاهزة للإسناد ثمّ تسوية الوضعيات المماثلة حسب الأولوية حالة بحالة.

و إن إستحال تحرير قطعة الأرض المذكورة يتمّ النظر في إمكانية التعويض بمقاسم خارج مناطق التهيئة .

ثم تولّى السيّد سامي بن الهوشات ، مدير الشؤون القانونية و النزاعات و الأرشيف تلاوة **مذكّرة ثانية حول تسوية الوضعية العقارية للمواطن محمد الشواشي** ،هذا نصّها:

فالمعروض على أنظار اللجنة الإدارية ، أنه ورد على بلدية تونس مكتوب المواطن محمد الشواشي تحت عدد 4786 بتاريخ 31 ماي 2023 حول طلب تسوية وضعية عقارية بالجبل الأحمر.

و حيث إستقر على ملك العارض محل سكني كائن بنهج 6460 عدد 4 الجبل الأحمر بمقتضى حكم إستحقاقي صادر عن المحكمة الإبتدائية بتونس بتاريخ 2 أكتوبر 1980 .

و على إثر تسويغ المحل موضوع النزاع إلى السيدة منا بنت محمد ناجح تمّ تسوية وضعية العقار لفائدتها على وجه الخطأ في لجنة تشخيص المنتفعين بالدائرة البلدية بالعمران و المنعقدة بتاريخ 20 أفريل 1989 حيث تحصلت على عقد بيع في الغرض (دفتر إسناد عدد 3/1908).

و تبعا لطلب العارض استرجاع عقاره أو تعويضه بقطعة أخرى، تمّ عرض الموضوع على أنظار لجنة تشخيص المنتفعين بمنطقة الجبل الأحمر المنعقدة جلستها بتاريخ 4 نوفمبر 2013 و التي أقرت الموافقة على مبدأ التعويض بقطعة أخرى إذا توفر شغور و بمساحة توازي 145 م م إن أمكن.

و قد أقرت اللجنة بجلستها المنعقدة بتاريخ 16 أكتوبر 2015 تمكين العارض من قطعة أرض بيضاء عدد 7018 مثال 3 كتعويض عن المسكن المفوت فيه و الكائنة

بنهج 6319 الباراج بالجبل الأحمر تونس و ذلك وفقا لمكتوب إدارة التهذيب و التجديد العمراني عدد ص /96 بتاريخ 8 فيفري 2016.

و تبعا للبحث العقاري المجرى من طرف إدارة التهذيب و التجديد العمراني تبين أنّ قطعة الأرض موضوع التعويض ليست على ملك بلدية تونس بل تدخل ضمن ملك الدولة الخاص و غير مهيئة.

و حيث تمّ بتاريخ 22 جويلية 2020 مراسلة وزارة أملاك الدولة و الشؤون العقارية و إقتراح تسوية وضعية الأراضي البيضائ المقامة فوق ملك الدولة الخاص و المندرجة ضمن مشاريع التهيئة العمرانية لبلدية تونس و ذلك إمّا بالعمل على التفويت مباشرة لفائدة المنتفعين أو إحالة الأراضي موضوع الطلب لفائدة بلدية تونس ليتسنى تسوية وضعية المنتفعين.

و حيث أنّ هاته الوضعية بقيت عالقة منذ سنين ، إذ ما فتئ المعني بالأمر يطالب يتسويتها ، حيث إقترح تعويضه بقطعة أرض كائنة بالزهور و التي تبين بعد إجراء التحريات اللازمة أنها على ملك بلدية تونس و مستخرجة من تقسيم فواضل قطع الأرض الكائنة بالحي المذكور المصادق عليه بتاريخ 27 نوفمبر 1984.

فالمعروض على السيدات و السادة أعضاء اللجنة الإدارية التداول بخصوص تسوية وضعية المعني بالأمر و ذلك :

1- إما بمواصلة تسوية الوضعية العقارية بمنطقة التهيئة بالجبل الأحمر و ذلك بإتخاذ الإجراءات اللازمة بالتنسيق مع المصالح الأمنية و السلط المحلية لتحرير قطعة الأرض المقتطعة من الرسم العقاري 91791/43266 تونس و الراجع بالملكية لبلدية تونس و الغير و الكائنة بنهج 6458 الجبل الأحمر تونس من تحوز المواطنين ليتسنى لأعوان مصلحة المسح العقاري إتمام عملية المسح الطوبوغرافي.

2- أو بإسناده مقسم بحي الزهور الثالث بمساحة موازية للمحل موضوع النزاع من تقسيم فواضل قطع الأرض المذكور أعلاه و الغير مسجل بإدارة الملكية العقارية و الراجع بالملكية لفائدة بلدية و ذلك طبقا لتقديرات خبراء وزارة أملاك الدولة و الشؤون العقارية ، بعد إتمام الإجراءات الإدارية و القانونية.

قرار اللّجنة

بعد التّداول والنّقاش، قرر أعضاء اللّجنة إرجاء النظر في تسوية الوضعية العقارية للمواطن محمد الشواشي ، مع ضبط أجل معقول لتحرير قطعة الأرض المقتطعة من الرسم العقاري 91791/43266 الكائنة بنهج 6458 الجبل الأحمر تونس و القيام بالدراسات و الأشغال اللازمة من تسويات و رفع طوبوغرافي حتى تصبح مهيأة و جاهزة للإسناد ثمّ تسوية الوضعيات المماثلة حسب الأولوية حالة بحالة.

و إن إستحال تحرير قطعة الأرض المذكورة يتمّ النظر في إمكانية التعويض بمقاسم خارج مناطق التهيئة ، مع إرفاق الملف بكل المؤيدات اللازمة.

الموضوع عدد 05: حول النظر في مطلب إبرام صلح

بعد الإنتهاء من النقاش و التداول في النقطة الرابعة من جدول أعمال الجلسة، أحال السيّد الكاتب العام المكلّف بتسيير بلدية تونس الكلمة إلى السيد سامي بن الهوشات، مدير الشؤون القانونية و النزاعات و الأرشيف، لتقديم **النّقطة الخامسة من جدول أعمال الجلسة،** والمتعلقة **بالنظر في مطلب إبرام صلح.**

تولّى السيّد سامي بن الهوشات ، تلاوة **مذكّرة حول إبرام صلح بين بلدية تونس و السيد واصف بن الشاذلي** ،هذا نصّها:

فالمعروض على أنظار أعضاء اللجنة الإدارية مطلب السيد واصف بن الشاذلي ، يرغب من خلاله في تعويضه عن الأضرار المادية الحاصة لمنزله الكائن بنهج 6260 عدد 21 العمران الأعلى نتيجة إصطدام شاحنة معدة لرفع الفضلات التابعة لإدارة النظافة ذات الرقم المنجمي

02-218624 و ذلك بتاريخ غرة أكتوبر 2023 ، تسببت له في تصدع الباب الرئيسي و المدرج و تدهور صباغة جدار السور.

و حيث أفاد السيد مدير النظافة بمقتضى جدول إرساله عدد 7946/2023 المؤرخ في 12 أكتوبر 2023 بوقوع هذا الحادث.

و حيث يرغب المتضرر من خلال مطلبه في جبر الأضرار التي لحقت منزله مرفوقا بتقرير إختبار معدّ من طرف الأستاذ الحبيب التريكي الخبير العدلي و الذي قدر فيه قيمة الأضرار الحاصلة للمنزل بمبلغ قدره ألف و تسعمائة و أربعون دينارا (1.940,000 د) علاوة على مبلغ قدره مائتي دينارا (200,000 د) كأجرة إختبار.

و حيث أجاز المشرع إبرام الصلح ضمن الفصل 257 من مجلة الجماعات المحلية في المطة 14 و الذي ينصّ على إبرام عقود البيع و الكراء و المعاوضة و القسمة و الصلح و مراجعتها و قبول الهبات و التبرعات و ذلك بعد الترخيص فيها طبقا لهذا القانون.

لذا ، فالمرجو من اللجنة الموقرة التداول في الموضوع و الموافقة على إبرام الصلح مع المتضرر طبقا لتقرير الخبير المذكور.

ثم أحال السيّد الكاتب العام، المكلّف بتسيير بلديّة تونس، الكلمة إلى الحضور لإبداء ملاحظاتهم وإستفساراتهم، فكانت تدخلاتهم كالتّالي:

*** السيد سليمان القلّي، الكاتب العام المكلف بتسيير بلدية تونس:**

أكّد على ضرورة تقديم كل سائق شاحنة أو سيارة إدارية تعرض لحادث مرور أو سير أو عطب لتقرير في الغرض و إجراء المعاينات اللازمة من طرف المصالح المعنية

.

*** السيد سامي بن الهوشات، مدير الشؤون القانونية والنّزاعات والأرشيف** :

أفاد أنّ عقد التأمين الخاص بالشاحنة المعدة لرفع الفضلات و التي قام سائقها بالحادث لا يغطي هذا النوع من الحوادث.

قرار اللّجنة

بعد التّداول والنّقاش، أقـرّ أعضاء اللّجنة الموافقة بالإجمــاع على إبرام الصلح بين بلدية تونس و السيد واصف الشاذلي و تعويضه عن الأضرار المادية الحاصلة لمنزله الكائن بنهج 6260 عدد 21 العمران الأعلى بمبلغ قدره 1.940,000 د علاوة على مبلغ قدره 200,000 د كأجرة إختبار ، و الناتجة عن إصطدام الشاحنة المعدة لرفع الفضلات التابعة لإدارة النظافة ذات الرقم المنجمي 218624- 02 بمنزله طبقا لتقرير الإختبار المعد من طرف الأستاذ الحبيب التريكي الخبير العدلي.

وفي خاتمة الجلسة، توجّه السيد سليمان القلّي، الكاتب العام المكلّف بتسيير بلدية تونس، بعبارات الشكر والتّقدير لكافة الحضور على المجهودات المبذولة للنهوض بالعمل البلدي والمساهمة في إثراء النقاش والحوار.

ورُفعت الجلسة على السّاعة منتصف النهار و النصف.

مقرّر الجلسـة **رئيس الجلسة**
متصرف رئيس **الكاتب العام المكلّف بتسيير بلديّة تونس**

حياة بن عاشور **سليمان القلّي**